دور منظمة الأمم المتحدة في الصومال (١٩٩٢ – ١٩٩٣) – دراسة وثائقية

Role of the United Nations in Somalia (1992 – 1993)

م. د. بسام رضا محمد*

م. م. نور عبد الحسن خادم حسين*

Dr. Bassam Reda Mohammed
Noor Abd al Hassan Khadem

الملخّص:

عانت الصّومال من حرب أهلية أثر انهيار حكم نظام الرئيس محمد سياد بري ١٩٩١، وتسبب ذلك باندلاع صراع مسلح على السلطة ذات طابع قبلي وشخصي بين الفصائل والحركات والجبهات السياسية، ممّا أثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، وفقدت الدولة مقوماتها الأساسية، وبعد تفويض الأطراف الصّومالية كافة، بدأت منظمة الأمم المتحدة أخذ دورها لحفظ الأمن والسلام استجابة لنداءات المنظمات الدولية والإقليمية، وأطلقت عمليتها بتقديم المساعدات الإنسانية وإدارة حوارات المصالحة الوطنية بين الأطراف الصّومالية حتى نهاية عمل بعثة التحقيق الأولى للمنظمة في آذار ١٩٩٣.

الكلمات المفتاحيّة: الصومال، الأمم المتحدة، الحرب الأهلية، حزب المؤتمر، مؤتمر المصالحة، الأزمة الإنسانية.

Abstract:

Somalia suffered from a civil war following the collapse of the rule of the dictatorial regime of Siad Barre in 1991, and the struggle for power led to armed confrontations of a tribal and personal nature between political movements and fronts, which directly affected the lives of citizens, and the state lost all its political joints, so that the United Nations began to take its role In maintaining international peace and security in response to the calls of international and regional organizations, and launched its operation in providing humanitarian aid and managing dialogue for national reconciliation between the Somali parties until the end of the work of the organization's first investigative mission in March 1993.

* وزارة التربية/ مديرية تربية بابل– العراق.

Email: s.s9805555@gmail.com
* Ministry of Education, Directorate of Education of Babylon- Iraq.

* كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل– العراق.

Email: bas560.nour.abdulhassan@uobabylon.edu.iq
* College Basic Education/ University of Babylon- Iraq.

Keywords: Somalia, the United Nations, the civil war, the Congress Party, the reconciliation conference, the humanitarian crisis.

المقدّمة:

تعدّ دراسة موضوع دور منظمة الأمم المتحدة في الصّومال بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ من المواضيع الحيوية التي تناقش بداية التدخل الدولي والإقليمي، وجهود المنظمة الأممية لإنهاء الحرب المشتعلة في أوائل أيامها، فضلًا عن بداية تفكك البلاد بعد إعلان انفصال الأقاليم الشمالية تحت اسم "جمهورية أرض الصّومال" في ١٩٩١، وانطلاقًا ممّا تقدم، يُعدّ البحث في الموضوع ذو أهمية كبيرة لبيان أثر عملية التدخل الدولي في الأزمة الصّومالية على الصعيدين السياسي والإنساني، وماهي نتائج هذا التدخل.

قسّم البحث على ثلاثة محاور، الأول تناول جذور الأزمة في الصّومال حتى عام ١٩٩٢، والمحور الثاني، تناول الجانب السياسي لدور المنظمة لإنهاء الحرب الأهلية والأزمة في البلاد، وهو المحور الأهم في هذا البحث، والمحور الأخير، جهود المنظمة الإنسانية لتفادي أزمة الغذاء التي ضربت البلاد اثناء الصراع المسلح. اعتمدنا في دراسة البحث على مصادر متنوعة، يأتي في مقدمتها الوثائق، تحديدا وثائق الأمم المتحدة، أمّا الكتب والبحوث فقد اعتمدنا على مصادر عدة وباللغتين العربية والإنكليزية.

أولًا: الخلفية التاريخية للصّراع في الصّومال:

تشغل الصّومال جزءًا بارزًا من القرن الأفريقي، وهو عبارة عن شبة جزيرة مثلثة الشكل تشبه قرن حيوان وحيد القرن، تقع على الساحل الشرقي لقارة أفريقيا[٣]، وقد جذب موقعها الإستراتيجي القوى الاستعمارية ونتيجة للتنافس الاستعماري للسيطرة عليها عن طريق مؤتمر برلين الذي عقد خلال المدة (١٨٨٤–١٨٨٥)، إذ قسمها إلى عدة أوصال بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأثيوبيا، وبذلك أصبحت تحت سيطرة عدة دول استعمارية[٤].

[٣] عبد المنعم أبو ادريس علي، مدخل الى القرن الافريقي: القبيلة والسياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٢٢–٢٣؛ احمد الاصبحي، اشكالية الصراع في القرن الأفريقي ودور اليمن في بناء الاسلام، مطابع متنوعة، صنعاء، ٢٠٠٧، ص٤١.

[٤] عبد الرزاق عي عثمان، الخلفية التاريخية لانهيار الدولة في الصّومال عام ١٩٩١م، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد(٧)، جامعة قطر، ١٩٩٥، ص٤٥٩؛ اسماء شمول، التنافس الأوربي ومؤتمر برلين (١٨٨٤–١٨٨٥) الكونغو أنموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، ٢٠١٥، ص٤١.

بعد سنوات من النضال ضد الدول الاستعمارية، وحدت أجزاء البلاد المستعمرة عام ١٩٦٠، وانتخب آدم عبدالله عثمان رئيسًا لجمهورية الصّومال لمدة ست سنوات[٥]. وقبلت عضوا في الأمم المتحدة في أيلول ١٩٦١، ثم انضمت إلى جامعة الدول العربية في شباط ١٩٧٣[٦]. ورغم ذلك، شهدت البلاد مرحلة من التدهور السياسي بعد صراعات حدودية مع كينيا وجيبوتي وأثيوبيا[٧]، وانتهت بحرب مع أثيوبيا حول إقليم الأوغادين ١٩٧٧[٨]، لتقلي تلك الأحداث بظلالها على الأوضاع البلاد العامة، وتشد البلاد حركة معارضة ضد حكم الرئيس سياد بري الذي أساء استخدام السلطة بحصرها بينه وبين أقربائه[٩].

اتخذت حركة المعارضة من الكفاح المسلح سبيلًا للقضاء على حكم سياد بري، فبدأت المناطق الشمالية والجنوبية بالانتفاضة ضد حكم بري[١٠]، في حين اتخذ حزب المؤتمر الوطني المكون من قبائل الهاوية من العاصمة مسرحًا لعملياته العسكرية، وبعد قتال عنيف استمر لأسابيع عدة، استطاعت السّيطرة على العاصمة في كانون الثاني١٩٩١ وهروب سياد بري لخارج البلاد، ليؤدي الفراغ السياسي في البلاد والطموح الشخصي لاعتلاء سدة الحكم إلى خلاف بين افراد حزب المؤتمر المسيطر على العاصمة، وانقسامه على جناحين واندلاع قتال عنيف بينهما[١١]، وهنا، اخذت جيبوتي على عاتقها عقد مؤتمر للمصالحة الأول في حزيران ١٩٩١، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار وإعادة السلم والامن، ثم عقد المؤتمر الثاني في تموز من العام نفسه، أسفر عن اتفاق الأطراف على تشكيل برلمان مؤقت من (١٢٣) نائبا، وأن يكون علي مهدي محمد رئيسا لمؤقتا لمدة عامين، أمّا الحكومة تشكل من بين الأحزاب والفصائل على أن يكون رئيسها من الأقاليم

[٥] متابعات إفريقية، مركز فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ،العدد(٣)،٢٠٢٠،ص٦.

[٧] بطرس بطرس غالي واخرون، الخلاف الصّومالي –الاثيوبي –الكيني، السياسية الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٩، ١٩٧٠ ،ص٢١٨.

[٨] لمزيد من التفاصيل انظر: أيام مشهد كاظم، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع الاثيوبي – الصّومالي حول إقليم اوغادين (١٩٦٠–١٩٧٨)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد، ٢٠١٦.

[٩] عايدة العزب موسى، محنة الصّومال من التفتت الى القرصنة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢١–٢٢.

[١٠] اشارت بعض المصادر، أن الولايات المتحدة الامريكية أدت دور غير مباشر في سقوط نظام سياد بري، بعدما امتناعها عن تقديم الدعم السياسي والاقتصادية لنظامه في وقت اتحدت فيه حركات المعارضة ضده، ثم امتنعت عن التدخل الفاعل في التوصل الى تسوية سياسية للصراع بعد ذلك بين أقطاب حزب المؤتمر، ويأتي ذلك في إطار رغبة الادارة الامريكية لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية في منطقة القرن الافريقي، ولقد أدى مساعد وزير الخارجية الأمريكي هرمان كوهين دورا مهما في توجيه السياسة الامريكية وفق ما تقدم الهدف منه السعي لتغيير نظاما الحكم في الصّومال واثيوبيا في أن واحد من أجل فتح صفحة جديدة لبلاده في المنطقة. انظر: حنان دريسي، إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصّومال، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام/ جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، ٢٠٠٩، ص ٩٥.

[١١] نجوى امين الفلول، انهيار الدولة في الصّومال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، في نيسان/ ابريل١٩٩٣، ص ٢٠.

الشمالية. رغم أهمية قرارات المؤتمر والتي أن نفذت تنهي الصراع القائم، إلّا أنّ المؤتمر فشل بسبب رفض قراراته من الجنرال محمد فارح عيديد[١٢] وزعماء الأقاليم الشمالية[١٣].

ثانيًا: دور المنظمة السياسية في المصالحة الوطنية الصّومالية:

دخلت الصّومال بعد إعلان انفصال الشمال[١٤]، وفشل مؤتمر جيبوتي ١٩٩١، مرحلة في غاية الخطورة، إذ تلاشت معها كل مقومات الدولة، وخاصة الأمنية، وأصبحت البلاد تحت سيطرة جناحي حزب المؤتمر الصّومالي[١٥]، ومما فاقم من تدهور الأوضاع في البلاد أن الحركات قامت على أساس قبلي ومصلحي وليس على أساس ايديولوجية سياسية، وكل طرف من تلك الأطراف يسانده تحالف قبلي واطراف إقليمية ودولية، وانتشرت في البلاد العصابات المسلحة التي تخصصت بالسلب والنهب ونشر الفوضى وقطع الطرق[١٦]، ومع نهاية انشغال المجتمع الدولي بأزمة الدولية في يوغسلافيا، كمبوديا، واخيرا الغزو العراقي للكويت بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، بادرت منظمة المؤتمر الإسلامي لعقد اجتماعاً في أكرا(عاصمة غانا) في ٩– ١٢ كانون الأول ١٩٩١، والذي اتخذ قرار أكد على ضرورة إنهاء الصراع المسلح في الصّومال وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وفوض رئيس المنظمة عبدو ضيوف[١٧] بإجراء اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة بهدف دراسة إمكانية مساهمة المنظمة لإعادة السلام في الصّومال[١٨]. كما

---

[١٢] محمد فارح عيديد: ولد عام ١٩٣٤، اكمل تعليمه الثانوي في مقديشو حتى ١٩٥٣. في عام ١٩٥٦ انضم إلى الكلية الأكاديمية الحربية في إيطاليا، بعد انقلاب عام ١٩٦٩ أعيد إلى منصبه قائدا للأقاليم الشمالية. اصبح سفيرا في الهند عام ١٩٨٠. في عام ١٩٩٠ استقر في إثيوبيا معارضاً للرئيس سياد بري، ثم قاد حربا ضده، ثم تسبب بنشوب حرب دموية في مقديشو. قتل في معارك ضد معارضيه عام ١٩٩٦. انظر: محمد حسن، وفاة محمد فارح عيديد القائد العسكري الصّومالي، صحيفة المصري اليوم الإلكترونية.

[١٣] مهند عبد الواحد الندلاوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات ،العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠١٥ ،ص١٢١؛ نجوى امين الفلول، المصدر السابق، ص ٢٠.

[١٤] اعلن في أيار ١٩٩١ عن تأسيس جمهورية ارض الصّومال برئاسة عبد الرحمن احمد على تور، وترجع أسباب الانفصال الى مدة الاستعمار الأوربي بتقسيمه البلاد الى ثلاث اقسام (فرنسي، إيطالي، بريطاني)، فضلا عن الاختلاف القبلي بين الشمال والجنوب. انظر: صهيب محمود، فهم انفصال صوماليلاند: تاريخ تشكيل دولة الصّومال واخفاقها (١٩٦٠–١٩٩١)، مجلة سياسات عربية، العدد ٥٦، لسنة ٢٠٢٢، ص ص ٤١–٥٦.

[١٥] عارف عبد القادر عبده سعيد، التنافس الدولي في منطقة القرن الافريقي منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة/ جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

[١٦] بان غانم الصائغ، الصدر السابق، ص ٤١.

[١٧] عبد ضيوف: ولد عام ١٩٣٥، بعد اكمال دراسته الثانوية التحق في جامعة باريس ودرس الحقوق والعلوم السياسية. تقلد وظائف حكومية عليا بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠، حتى أصبح رئيسًا للحكومة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، أصبح رئيسا للسنغال في كانون الثاني ١٩٨١ عقب استقالة ليوبولد سيدار سينغور وأعيد انتخابه في كل من ١٩٨٣ , ١٩٨٨ و١٩٩٣. تميزت مدة حكمه بتعميق البعد الديمقراطي في البلاد. وخسر الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في اذار ٢٠٠٠، انتقل بعدها ليقيم في فرنسا مع زوجته الفرنسية. لمزيد من التفاصيل انظر: فدوه احمد عدنان النعيمي، عبدو ضيوف ودوره السياسي في السنغال ١٩٣٥–٢٠٠٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

[18] United Nations Blue Books Series,The United Nations and Somalia 1992-1996, With an introduction by Boutros Boutros-Ghali, , Volume VIII,Secretary-General of the United Nations Department of Public Information ,United Nations, New York, P.1996, P.113.

وأصدرت منظمة الوحدة الأفريقية في ١٨ كانون الأول ١٩٩١ بيانا، طالب فيه بضرورة اخذ الأمم المتحدة لمهامها بدعم توطيد السلام[١٩]. وفي الإطار نفسه، أصدر مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية القرار (٥١٥٧)[٢٠] المنعقدة في ٥ كانون الثاني بشأن الحالة في الصّومال، وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء التطورات التي تهدد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للصومال، وخول الأمين العام بتنفيذ إجراءات[٢١].

أسهمت هذه الدّعوات من قبل المنظمات الدولية، بدفع أقطاب الصّراع في الصّومال لإشراك منظمة الأمم المتحدة بإحلال السلام في البلاد[٢٢]، اذ تقدم رئيس الوزراء الصّومال عمر أرطه غالب بطلب لتفويض مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار بخصوص الحالة في البلاد، ودفع المنظمة للتدخل بشكل أكبر لدعم جهود القوى المحلية في مفاوضات السلام[٢٣]. وبعد الإحاطة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي[٢٤]، عقد مجلس الأمن جلسته المرقمة (٣٠٣٩) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢، ودعا ممثل عن الصّومال للاشتراك في الجلسة، واتخذ قراره المرقم (٧٣٣)، من خلال بنود القرار، أعرب المجلس عن "**قلقه الشديد**" بسبب تدهور الحالة في الصّومال والخسائر الفادحة في الأرواح البشرية وتفشي الأضرار المادية الناجمة عن الصراع المسلح، وطلب من الأمين العام التعاون مع المنظمات الإقليمية والاتصال فورًا بجميع الأطراف الصّومالية، لوقف الأعمال المسلحة، والامتثال لقرارات وقف إطلاق النار والمساعدة في

[١٩] الأمم المتحدة، مجلس الامن،، رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن الدولي، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/23469.

[٢٠] سبق انعقاد المؤتمر، ارسال وزارة الخارجية المصري مذكرتين في ٢ و٣ كانون الثاني ١٩٩٢، بيت فيهما، التطورات الخطيرة على المشهد السياسي الصّومالي، بسبب الصراع الداخلي، واستمرار انعدام الأمن وعدم الاستقرار الذي عصف بالبلاد، معربه عن قلقها العميق إزاء هذه التطورات التي تشكل تهديدا متزايدا للوحدة الوطنية وسلامة أراضي الصّومال. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال مشروع تقرير الأمين العام، في ١١ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23693 ؛

United Nations Blue Books Series,The United Nations and Somalia 1992-1996, P.115.

[٢١] جامعة الدول العربية، الدورة غير العادية، القرار ٥١٥٧، في ٥ كانون الثاني ١٩٩٢؛ الأمم المتحدة، مجلس لامن، رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن الدولي، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/23448.

[٢٢] انس اكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، دار الجنان، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ٣١٧.

[٢٣] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالأعمال النيابة لبعثة الصّومال الدائمة لدى الأمم المتحدة، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٢، رقة الوثيقة S–2345 .

[٢٤] بطرس بطرس غالي: الأمين العام السادس للأمم المتحدة، ولد في القاهرة في اسرة سياسية قبطية عام ١٩٢٢، تخرج في جامعة القاهرة عام ١٩٤٦. حصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام في جامعة باريس في عام ١٩٤٩. عين وزيراً للشؤون الخارجية في بين عامي ١٩٧٧ لغاية عام ١٩٩١، انتخب امينا عاماً للأمم المتحدة عام ١٩٩١ ولغاية عام ١٩٩٦، توفي في عام ٢٠١٦. لمزيد من التفاصيل انظر: اية جميل عباس، بطرس بطرس غالي دوره السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة ١٩٧٧–١٩٩٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

عملية إيجاد تسوية سياسة للصراع في الصّومال[٢٥]. وبهذا القرار بدأت منظمة الأمم المتحدة مهامها السياسية والإنسانية في الصّومال.

عقب قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه، بدأ الأمين بممارسة مهامه، إذ أرسل في ٢٣ كانون الثاني نص القرار (٧٣٣) إلى الرئيس الصّومالي المؤقت علي مهدي محمد والجنرال محمد فرح عيديد، وبعد ثلاث أيام وصل الرد على الرسالة بإعلانه الموافقة الكاملة للقرار، في حين رد الجنرال عديد في ٣١ من الشهر نفسه، بالإشارة إلى بعض المسائل المتعلقة بالقرار ودعا المجلس إلى إعادة النظر في المسألة، غير أنه لم يبين بالتحديد ما إذا كان قد قبل القرار أم لم يقبله[٢٦]. أخذ الأمين العام زمام المبادرة وأرسل رسالتين إلى الرئيس المؤقت علي مهدي محمد والجنرال عيديد، أبلغهما بدعوتها إلى المشاركة في مشاورات المقررة في نيويورك ١٠ شباط ١٩٩٢، وأكد الأمين العام أنّ الغرض من الاجتماع استكشاف أفضل الطرق للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار ووضع إطار لجهود دائمة لتحقيق السلم في الصّومال. ومن جهة أخرى أرسل الأمين في اليوم نفسه رسائل إلى منظمات جامعة الدول العربية والوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي دعاهم لإرسال ممثلين لحضور الاجتماع، وقد ردوا في رسائل مؤرخة في ٢ و ٣ و٥ شباط ١٩٩٢، بقبولهم الدعوة واستعدادهم التام للتعاون مع المنظمة الأممية في جهودها تسهيل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الدائر في الصّومال[٢٧].

استندت استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة في مشاورات نيويورك على مرحلتين، الأولى، السعي لإلزام جناحًا حزب المؤتمر الوطني(الرئيس محمد علي والجنرال عيديد) بوقف إطلاق النار والسماح للمنظمات الإنسانية بتقديم المساعدات الإنسانية؛ والثانية المساعدة في عملية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في الصّومال عن طريق عقد مؤتمر موحد للمصالحة الوطنية. ووفق ذلك، بدأت الاجتماعات في ١٢ شباط، وترأس الأمين العام الاجتماع مع ممثلي المنظمات الدولية، وفي اليوم التالي، التقى بممثلي جناحي حزب المؤتمر. وفي اليوم التالي ترأس مساعد الأمين العام جيمس جوناه الاجتماع الثنائي بين المنظمات والأطراف الصّومالية، وتم التوقيع على وقف إطلاق النار[٢٨].

[٢٥] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٣٣)، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-733(1992) .

[٢٦] United Nations Blue Books Series,The United Nations and Somalia 1992-1996, P.117.

[٢٧] الأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال مشروع تقرير الأمين العام، في ١١ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-23693 .

[٢٨] الأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال مشروع تقرير الأمين العام، في ١١ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-23693 .

تبعًا لمباحثات نيويورك، عقدت منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في ٢٩ شباط ١٩٩٢ اجتماعًا لدعم جهود الأمم المتحدة في خططها، وترأس وفد الأمم المتحدة وكيل الأمين العام السيد جيمس جوناه، وفي مساء اليوم نفسه، انتقل إلى مقديشو والتقى مع الجنرال عيديد، ثم مع الرئيس علي مهدي محمد، وأكد لهما أن مسالة التوقيع النهائي على وقف إطلاق النار والإشراف عليه ضروري للانتقال للمرحلة الثانية[٢٩]. أثمرت هذه الزيارة وجهود المنظمة بعقد الجولة الثانية من المفاوضات في ١ اذار، وبعد مفاوضات مكثفة استمرت لمدة ثلاث أيام، وبحضور مندوب عن منظمات الجامعة العربية والوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي، وقع الطرفان في ٣ آذار على والوثيقة" **اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار**"، نصت على:" **أوافق بموجب هذا على اتخاذ خطوات فورية، شخصياً ومن خلال الأشخاص الخاضعين لأمرتي، من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى إرساء وقف إطلاق النار عن طريق آلية رصد تابعة للأمم المتحدة. وهذه التدابير سيصوغها فريق تقني تابع للأمم المتحدة سيصل إلى مقديشيو قريبا**"[٣٠].

بعد التوقيع على اتفاق مقديشو في ٣ آذار، والخطوات اللاحقة التي اتفقت عليها الأطراف الصّومالية كافة بخصوص تفويض الأمم المتحدة، عقد مجلس الأمن الدولي جلسته المرقمة (٣٠٦٠) في ١٧ آذار ١٩٩٢، واصدر قراره المرقم (٧٤٦)، وقد أثنى القرار على الاتفاق المذكور. كما أيد اعتزام الأمين العام إرسال فريق فني وعسكري إلى مقديشيو للأشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار[٣١]، وحث الأطراف الصّومالية إلى احترام أمن وسلامة الفريق التقني، وضمان حرية الحركة في داخل مقديشيو وحولها وفي الأجزاء الأخرى من الصّومال[٣٢].

بعد قرار مجلس الامن، أخذت المنظمة الأممية توسع نشاطها لإكمال إستراتيجيها تجاه الصراع، بعد موافقة على القرار وعلى خطط المنظمة[٣٣]، لتبدأ بمهامها، مراقبة وقف إطلاق النار بشكل أوسع، ورصد

[٢٩] أشار تقرير الوفد المرفع الى الأمين العام الى نقطة في غاية الأهمية، وهي مسالة إصرار الولايات الشمالية على الانفصال عن الجنوب بعد تشكيل لجمهورية "ارض الصّومال" في حزيران ١٩٩١. انظر: بان غانم الصائغ، المصدر السابق، ص ٤١.

[٣٠] الأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال مشروع تقرير الأمين العام، في ١١ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-23693 .

[٣١] في ٣٠ اذار ١٩٩٢ عين الأمين العام للأمم المتحدة فريقا يتألف من ٥٠ مراقبا عسكريا لمراقبة وقف اطلاق النار، وفق اتفاق مقديشو في ٣ اذار ١٩٩٢، ووفقا للاتفاق، سيرابط ٢٥ من هؤلاء المراقبين في احد جانبي من مقديشو ويرابط ٢٥ الاخرين في الجانب الاخر، وقد شكل هؤلاء فرق متحركة، يتكون كل فريق منها من ثلاث مراقبين مع تخصيص مركبة لكل فريق، وحسب المعتاد في عمل البعثات المراقبين، لن يحمل المراقبون السلاح وسيرتدون ازيائهم الرسمية الوطنية وعليها شعار الأمم المتحدة، وستتحمل قوات الجانبين مسؤولية ضمان امنهم في جميع الأوقات. نظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال تقرير الأمين العام، في ٢١ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-23829.

[٣٢] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٤٦)، في ١٧ ذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/746 .

[٣٣] وردت الرسالة الأولى في ٢٧ اذار من قبل اللواء محمد فرح عيديد رئيس مؤتمر الاتحاد الصّومالي، الرسالة الثانية في ٢٨ اذار من الرئيس علي مهدي محمد الرئيس المؤقت، الثالثة، من السيد عبد الرحمن احمد علي في ٢٩ اذار، الرسالة الثالثة من الشيخ إبراهيم الشيخ يوسف الشيخ مطر

كل حالات خرقة، وفي بداية شهر نيسان عقد في مقر الأمم المتحدة في مقديشو اجتماع للقادة العسكرين من طرفي النزاع لوضع اليه استمرار وقف إطلاق النار[٣٤]. أمّا ما يخص المرحلة الثانية من استراتيجية المنظمة، رعاية مصالحة وطنية، فقد قادت البعثة الأممية في الصّومال جهودًا كبيرة في عقد الاجتماعات مع أطراف النزاع، عقدت بعض الاجتماعات خارج الصّومال، في كينيا وأديس أبابا وأثيوبيا، وكذلك عقد الأمين العام اجتماعات مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك في ١٧ آذار ١٩٩٢. كما أرسلت وزارة الخارجية النيجيرية رسالة للأمين العام أعربت فيها عن رغبتها بعقد المفاوضات الصّومالية على أراضيها وأنها مستعدة توفير كل المستلزمات الضرورية لكافة الأحزاب والمجموعات والحركات الصّومالية الراغبين بالمشاركة في المفاوضات[٣٥].

دعم مجلس الأمن جهود المنظمة والأمين العام، بإصداره القرار (٧٥١) في ٢٤ نيسان١٩٩٢، وقد أشاد القرار بعقد اتفاق ٣ آذار ورسائل الأطراف الصّومالية بدعم جهود المنظمة، كما أكد إلى أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[٣٦]، وقرر إنشاء بعثة تحت سلطة الأمين العام تحت اسم "**عملية الأمم المتحدة في الصّومال**" (**UNOSOM**)[٣٧]، ورحب برغبة الأمين العام بتعيين ممثل خاص لتوفير التوجيه لأنشطة الأمم المتحدة ولمعاونته في مساعيه من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الصّومال[٣٨]، وطلب من الأمين مواصلة مشاوراته مع جميع الأطراف والحركات والجماعات الصّومالية لعقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنية بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي[٣٩].

كبير الشيوخ الدستوريين في ٢٩ اذار، الرسالة الرابعة، من اللواء محمد ابشر موسى رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصّومالية في ٢٩، الرسالة الخامس، من رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصّومالية محمد ابشر موسى في ٢٩ اذار، السادسة من اللواء ادن عبد الله غابي رئيس الحركة الوطنية الصّومالية في ٣١ اذار . لأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال تقرير الأمين العام، في ٢١ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23829.

[٣٤] من أجل ادامة اتفاق وقف اطلاق النار، وإيقاف وصول الأسلحة الى الجماعات الصّومالية المتحاربة، سارع الأمين العام للأمم المتحدة بارسال قرار مجلس الامن (٧٤٦) الى العديد من الدول ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالأزمة الصّومالية، فردت (٦٨) دولة بإعلانها عدم تزويد الجماعات الصّومالية بالسلاح امتثالا لقرار مجلس الامن. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٧ اذار/ مارس ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة، ٢٤ مارس ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23748 ؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة شفوية مؤرخة في ١٨اذار/مارس ١٩٩٢ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، ٢٣ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23750 ؛ لأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال تقرير الأمين العام، في ٢١ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23829.

[٣٥] لأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال تقرير الأمين العام، في ٢١ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23829.

[٣٦] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٥١)، في ٢٤ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/751 .

[٣٧] انس اكرم العزاوي، المصدر السابق، ص ٣١٧.

[٣٨] علي إسماعيل، الصّومال والحركات الوطنية والأطماع الدولية وأهمية وحدة الصف الوطني، مطابع سجل العرب، ١٩٩٦، ص ١١٥.

[٣٩] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٥١)، في ٢٤ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/751 .

بعد قرار مجلس الأمن، عيّن الأمين العام السفير الجزائري السيد محمد سحنون ممثلًا للأمين في الصّومال، واتخذ الاخير من مقديشو مقرًا لنشاطه السياسي[٤٠]، وبدأ بعقد سلسلة من اللقاءات مع كل الأطراف الصّومالية، هدف من ذلك التقييد التام بوقف إطلاق النار، بعد تحول العاصمة إلى ساحة للقتال[٤١]، كما اتفق مع الرئيس المؤقت علي مهدي محمد والجنرال محمد عيديد على نشر مراقبي البعثة في المناطقة الفاصلة بين قوات الطرفين استنادًا إلى قرار مجلس الأمن[٤٢]. أمّا بشأن المصالحة الوطنية، فقد عقد السفير سحنون اجتماعات عدة، وتنقل بمقر الجبهات والحركات الصّومالية من أجل اطلاعهم على خطط المنظمة لعقد مؤتمر للمصالحة يشكل فيه حكومة وطنية. وفي هذا الاطار، دعم الممثل الخاص الجهود الإقليمية لدول القرن الأفريقي لحل الأزمة الصّومالية، بعقد المؤتمر في مدينة بحر دار (أثيوبيا) في حزيران ١٩٩٢، وقد وافق من حضر على المؤتمر على عقد مؤتمر عام للمصالحة الوطنية يتولى تشكيل حكومة مؤقته تضع أسس إقامة حكومة منتخبة ديمقراطية[٤٣].

بسبب عدم إحراز تقدم ملموس بسير عملية السلام والمصالحة الوطنية في الصّومال[٤٤]، أصدر مجلس الأمن قراره (٧٦٧) في ٢٧ تموز ١٩٩٢، إذ عد المجلس أن الحالة في الصّومال تشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، وجاء في ديباجة القرار " **يشعر المجلس بانزعاج بالغ لجسامة المعانة البشرية التي يتسبب فيها هذا النزاع، وإذ يقلقه أن الحالة في الصّومال تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين**"[٤٥]. كما وافق على اقتراح الأمين العام بتوسيع نشاط عناصر البعثة بإنشاء اربع مناطق لعمليات للأمم المتحدة في الصّومال لمراقبة وقف إطلاق النار وارسال المساعدات الإنسانية، ورحب بالتعاون بين البعثة في الصّومال ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تسوية الصراع في

---

[٤٠] بطرس بطرس غالي، ٥ سنوات في بيت من زجاج، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٠.

[٤١] نجوى امين الفلول، المصدر السابق، ص ٢١.

[٤٢] تألف المراقبون العسكريون الـ(٥٠) من الدول الاتية: الأردن، اندونيسيا، بنغلاديش، تشيكوسلوفاكيا زيمبابوي، فيجي، مصر، المغرب والتمسا. وقد عين الفريق امتياز شاهين من باكستان رئيسا للمراقبين العسكريين والذي وصل مع بقية المراقبين في ٥ تموز. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام بشأن الحالة في الصّومال، في ٢٢ تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24343؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ وموجهة الى الأمين العام من رئيس مجلس الامن، في ٢٥ حزيران ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24168 ؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، في ٢٥ حزيران ١٩٩٢، رقم الوثيقة–S. 24177

[٤٣] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام ب شأن الحالة في الصّومال، في ٢٢ تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة. S–24343

[٤٤] كان توقف المفاوضات لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، بسبب المعارك الجارية حول العاصمة بين قوات سياد بري المهاجمة، وقوات عيديد المدافعة عن العاصمة، والتي استمرت منذ نيسان وحتى اب ١٩٩٢، وأخيرا، تمكن عيديد من انزال ضربة قاسمة بقوات بري، أدت الى هروب الأخير الى قبيلته، ثم الى كينيا في أواخر عام ١٩٩٢. انظر: هبة فتحي عبد جودة، المصدر السابق، ص ص ٧٣–٧٤.

[٤٥] انس اكرم العزاوي، المصدر السابق، ص ٣١٩.

الصّومال[٤٦]. ووفق قرار المجلس، ولتدهور الحالة الأمنية في البلاد، اتجهت الأمم المتحدة لجلب قوة عسكرية مكونة من(٥٠٠) جندي لنشرها في مقرات المنظمة الأربعة بعد موافقة جميع الأطراف الصّومالية على ذلك[٤٧]، في حين تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل هؤلاء الجنود جوًا إلى العاصمة مقديشو[٤٨]. ورغم نشر هذه القوات إلا أن وقف إطلاق النار بين الجماعات المسلحة لم يتم بشكل كامل، لعدم الاتفاق على انعقاد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وتوقف الاجتماعات والمفاوضات بين الأطراف، مما تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة برفع تقرير إلى مجلس الأمن لطلب زيارة القوات في الصّومال من (٥٠٠) عنصر إلى (٣٥٠٠) عنصر، تكون مهام القوات مراقبة وقف إطلاق النار، وحماية أفراد البعثة ونشر المساعدات الإنسانية [٤٩].

ولمتابعة تطور عمل البعثة الأممية والحالة السياسة في الصّومال، عقد مجلس الأمن جلسته المرقمة (٣١١٠) في ٢٨ اب ١٩٩٢[٥٠]، وأصدر قراره المرقم(٧٧٥)، في ديباجه القرار كرر المجلس انزعاج المجتمع الدولي لتجدد الاشتباكات والمعارك المتفرقة في الأراضي الصّومالية، وقد وافق على توصيات الأمين العام، بزيادة عدد قوات البعثة، وتقسم البلاد إلى أربعة مناطق، من أجل السّيطرة على وقف إطلاق النار. وفي السياق المتصل، طالب الأمين العام، أن يواصل جهوده مع منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الصّومالية [٥١].

مع استمرار الوضع المتدهور في الصّومال، وفشل مساعي التسوية السياسية، أصبح وجود المنظمة محل تذمر من بعض الأطراف الصّومالية، لذا فقد أسرع الأمين العام إلى استبدال ممثله الخاص[٥٢]،

---

[٤٦] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٧٦٧)، في ٢٧ تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/767 .

[٤٧] نجوى امين الفلول، المصدر السابق، ص ٢١.

[٤٨] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٢ اب/ أغسطس ١٩٩٢موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة S–24451؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٤ اب/ أغسطس موجهة من رئيس مجلس الامن الى الأمين العام، في ١٤ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24452 .

[٤٩] الأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال تقري الأمين العام، في ٢٤ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–24480 .

[٥٠] صادف قبل يوم من اصدار القرار أي في ٢٧ اب ١٩٩٢، تمكن الجنرال محمد فارح عيديد من تشكيل تحالف وطني مع اربعة حركات، وهي: الجبهة القومية برئاسة الجنرال عمر جيس، الحركة الديمقراطية الصّومالية برئاسة محمد نور عليو، والحركة الوطنية لجنوب الصّومال برئاسة عبدي ورسمه، وقد ناصبت هذه الجبهة العداء للرئيس المؤقت مهدي. انظر: بان غانم الصائغ، الحرب الاهلية الصّومالية وجهود المصالحة الوطنية، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٦، العدد ١، لسنة ٢٠٠٩، ص ٣٩.

[٥١] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٧٧٥)، في ٢٨ اب/ أغسطس ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992)775–S–RES .

[٥٢] وصل السيد عصمت كتاني الى مقديشيو في ٨ تشرين الأول ١٩٩٢. بدا اعماله بزيارات مكوكية للحركات الصّومالية. انظر: انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقريتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الامن (٧٩٤) ١٩٩٢، في ١٩ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24992 .

واتخذت أطراف معينة موقفًا معاديًا من البعثة الأممية، ووصلت لحد الانفجار، بعد أن قدم الجنرال محمد فرح عيديد مطالبه إلى البعثة أعلن فيها:" **أعلن أنّه لم يعد من الممكن تحمل وجود الكتيبة الباكستانية التي كانت تقوم بدوريات حفظ السلم في شوارع مقديشو؛ أمر بإبعاد منسق عملية الأمم المتحدة في الصّومال للمساعدات الإنسانية السيد بيسوني خلال ٤٨ ساعة بحجة أن أنشطته تتعارض مع مصالح الشعب وأنه لم يعد من الممكن ضمان أمنه؛ حذر من أن وزع [نشر] بالقوة لإفراد عملية الأمم المتحدة في الصّومال، سيواجه بالعنف، وأنه لم يعد من المقبول وزع قوات للأمم المتحدة في قسمايو وبربيره**"[٥٣].

وفي إطار المتصل، انتشرت إشاعات مفادها أن استبدال الممثل الخاص في الصّومال[٥٤] بشخصية أخرى دليل أن البعثة سوف تنسحب وسوف يحدث غزو دولي للصومال[٥٥]، وقد استدعى ذلك اصدار المتحدث باسم المنظمة في ٢ تشرين الثاني ١٩٩٢، بياناً اعلن فيه أن استبدال الممثل الخاص ليس تخلي المجتمع الدولي عن الصّومال بقدر ماهو تصميم على مساعدة الشعب الصّومالي للخروج من الأزمة الحالية [٥٦]، ورغم محاولات المنظمة لإعادة الثقة بعملها إلا أن الجنرال عيديد طلب في ١٢ تشرين الثاني انسحاب قوات الأمم المتحدة، وبعد رفض الأمين العام والبعثة، هوجمت قوات البعثة في المطار[٥٧]، كما هاجمت قوات الرئيس محمد سفن البعثة المحملة باطنان من الأغذية في ميناء مقديشو[٥٨].

بسبب الأحداث المضطربة في الصّومال، والهجمات المستمرة على البعثة، بعد رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الثاني، تناقش أعضاء المجلس فيما بينهم بخصوص الموضوع، وفي اليوم التالي عقدت مشاورات غير رسمية، وقد أعربوا عن شكهم في الأساليب المتبعة لحل القضية وأن الوضع لا يمكن السكوت أو القبول به، وأعرب الجميع عن رأيهم بضرورة استخدام الفصل مواد السابع من ميثاق الأمم المتحدة في ظل الظروف الراهنة في البلاد. ووفق ذلك أرسل الأمين العام رسالته في ٢٩ تشرين الثاني إلى

[٥٣] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٤تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الامن، في ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992) S-24859 .

[٥٤] كان استقالة الممثل الخاص للمنظمة السيد سحنون يعود الى انزعاجه الى بسبب استمرار الازمة الإنسانية التي تقتل العشرات يوميا، واستمرار الصراع والقتال دون أي تقدم في إطار المصالحة الوطنية. انظر: أبو بكر هدية محروق، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

[٥٥] انس اكرم العزاوي، المصدر السابق، ص ٣٢١؛ أبو بكر هدية المحروق، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

[٥٦] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٤تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الامن، في ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24859 .

[٥٧] نجوى امين الفلول، المصدر السابق، ص ٢١.

[٥٨] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٤تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الامن، في ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24859 .

مجلس الأمن حدّد فيها خمس خيارات للتعامل مع القضية الصّومالية في ظل الأوضاع الراهنة، أهمها، القيام بعملية عسكرية على نطاق البلد كله من مجموعة الدول الأعضاء بتخولها من مجلس الامن[٥٩].

بعد تقرير الأمين العام، عقد مجلس الأمن جلسته المرقمة (٣١٤٥) في ٣ كانون الأول ١٩٩٢[٦٠]، وادلى ممثلو زيمبابوي والإكوادور والصين والرأس الأخضر وبلجيكا والاتحاد الروسي[٦١]. ثم صدر قرار المرقم (٧٩٤)[٦٢]، تألف القرار من ديباجة مطولة واحدى وعشرين مادة، أشار في الديباجة، إلى إدانه استمرار الصّراع المسلحة، وللمأساة الإنسانية، وأثنى على مقترح الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بتنظيم مؤتمر دولي معني بالصّومال، من أجل التشجيع على التواصل والوصول إلى تسوية شاملة وتلبية الحاجات الإنسانية للشعب[٦٣]. ومن أهم مواد القرار ما ورد في المادة السابعة، الذي أيده توصية الأمين العام، بوضع الحالة في الصّومال تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة في أسرع وقت ممكن؛ أمّا المادة الحادي عشر، دعا جميع الدول الأعضاء بتقديم قوات عسكرية، وجاء في المادة الثانية عشرة، أذن لتوحيد كافة القوات العسكرية من الدول الأعضاء المشاركة في العملية[٦٤].

بعد إصدار القرار الآنف الذكر، الذي وضع فيه الصّومال تحت البند السابع من ميثاق المنظمة، وخول فيه المجلس الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات للقيام بعملية عسكرية لإعادة الأمن في الصّومال، ونزع أسلحة الفصائل المسلحة المتصارعة، وحماية موظفي الإغاثة العاملين في مختلف

---

[٥٩] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٩تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الامن، في ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24868 .

[٦٠] سبق عقد الجلسة، وإصدار القرار، وصول رسائل تأييد من قبل عدد من الدول، لوضع الصّومال تحت البند السابع، ومشاركتها بالقوات العسكرية. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–24867 ؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، في ١ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24878 ؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، في ٢ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24883 .

[٦١] الأمم المتحدة، مجلس الامن، محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والاربعون بعد الثلاثة الاف والمائة المعقودة في المقر، في نيويورك يوم الخميس ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–PV.3145 .

[٦٢] بعد اصدار القرار، عمد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بإبلاغ نص القرار الى الأمناء العامين للمنظمات الوحدة الافريقية والمؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، اذ تعد منظمة الأمم المتحدة هذه المنظمات الإقليمية مرتبطة معها في الجهود الرامية للوصول لتسوية ومصالحة وطنية في الصّومال. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقريتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الامن (٧٩٤) ١٩٩٢، في ١٩ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24992 .

[٦٣] الأمم المتحدة، مجلس الامن، مشروع قرار، في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–24880 .

[٦٤] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٩٤)، في ٣كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–RES–794 .

أنحاء البلاد، وحفظ السلم والأمن في البلاد[٦٥]، بالتنسيق مع الجيش الأمريكي[٦٦]، استجاب الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته جورج بوش **(George Bush)** [٦٧] لقرار مجلس الأمن الدولي[٦٨]، وأصدر قراره لبدأ عملية عسكرية أطلق عليها " **استعادة الأمل**" في ٤ كانون الأول ١٩٩٢[٦٩]، وعهد إلى القيادة المركزية للولايات المتحدة بمهمة تنظيم العملية العسكرية المشتركة في الصّومال تحت رعاية الأمم المتحدة[٧٠]، بغية تأمين المطارات والموانئ البحرية الرئيسية والمنشأت الأساسية ونقاط توزيع الأغذية[٧١]. وقد أطلق على هذا القوات اسم قيادة "**قوة العمل الموحدة**"، وقد وضع القائد العام للقيادة المركزية الامريكية تصورًا من أربع مراحل للعمليات [٧٢]. وبدأت المرحلة الأولى في ٩ كانون الأول، واختصت بتأمين مطار وميناء مقديشو

---

[٦٥] أبو بكر هدية المحروق، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

[٦٦] لاقى نص القرار معارضة من المختصين بالقانون الدولي، اذ بينوا أن نص القرار صدر استناداً الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهذا يعني أن في إطار تهديد الامن والسلم الدوليين، ولكن هذا الوصف لا يتفق والمنطق فكيف يمكن لحرب داخلية في الصّومال أن تهدد السلام الدولي، كما أن التدخل في الصّومال من قبل الولايات المتحدة الامريكية باسم الأمم المتحدة هو محاولة لخلق سابقة لتبرير إعطاء ولاية لمجلس الامن مستقبلا للتدخل تحت ذريعة حماية حقوق الانسان ومبادى القانون الدولي والإنساني وقد بائت هذه العملية بالفشل التام لضعف المبررات القانونية وموقف الشعب الصّومالي منها، اذ عدها غزوا لبلاده. انظر: انس اكرم العزاوي، المصدر السابق، ص ٣٢١.

[٦٧] جورج بوش: الرئيس الواحد والاربعون للولايات المتحدة الامريكية، ولد بولاية ماساشوستس في عام ١٩٢٤، اكمل تعليمه الأولي فيها، خدم في البحرية الامريكية بين عامي ١٩٤٢–١٩٤٥، ثم اكمل دراسته في الاقتصاد في جامعة ييل وحاز فيها على شهادة البكالوريوس عام ١٩٤٨، انتمى للحزب الجمهوري في عام ١٩٦٠، شغل عضوية مجلس النواب عن ولاية تكساس ١٩٦٧–١٩٧١، تنقل بعدها للعمل في السلك الدبلوماسي، وفي اثناء المدة ١٩٨١–١٩٨٩ شغل منصب نائباً للرئيس ريغان ١٩٨١–١٩٨٩، ثم انتخب رئيساً للولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٩–١٩٩٣، وخلال مدة ادارته شهد انهار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، توفي عام ٢٠١٨. للمزيد ينظر: –

Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy,VB Hermitage Press ,U.S.A, 2004 ,PP.52–54 ; https://en.wikipedia.org.

[٦٨] جاء تدخل الإدارة الامريكية في الصّومال بعد ضغوطات من ثلاثة مصادر رئيسية، هي: وسائل الاعلام، الكونغرس، وكالات الإغاثة الإنسانية العاملة في الصّومال. فقد مثلت الصور التي نقلتها وسائل الاعلام عن المأساة الإنسانية. ومن جهة أخرى، استغل الحزب الديمقراطي وانصار المرشح بيل كلنتون(Bill Clinton) هذه الصور للنيل من الرئيس الجمهوري بوش في الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٣، مؤكدين عن تقاعس الإدارة الامريكية الجمهورية عن تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الصّومالي وإيقاف حرب العصابات في فيها. انظر:

John L. Hirsch, Robert B. Oakley, Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peacemaking and Peacekeeping, Foreword by Chester A. Crocker, United States Institute of Peace, Washington,1995,P.35.

[٦٩] كوثر طه ياسين، المنازعات والحروب الاهلية في العالم الثالث (الصّومال وأفغانستان انموذجا)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ص١٣٩؛ نجوى امين الفلول، المصدر السابق، ص ٢٢.

[٧٠] بعد قرار الرئيس الأمريكي بالمشاركة الفعالة في خطط المنظمة في عملية العسكرية في الصّومال، ارسل الأمين العام للمنظمة في ٨ كانون الأول ١٩٩٢ رسالة الى الرئيس الأمريكي جورج بوش، اكد فيها شكره للقرار الرئيس، وعزم المنظمة على إيجاد بيئة امنة لقيام المصالحة الوطنية وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصّومالي. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقريتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الامن (٧٩٤) ١٩٩٢، في ١٩ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24992 .

[٧١] انس اكرم العزاوي، المصدر السابق، ص ٣١٩.

[٧٢] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة.S–24976

على يد القوات البرمائية التابعة لمشاة بحرية الولايات المتحدة وعناصر فرقة العمل الموحد [٧٣]، وقد بين الأمين العام برسالة مجلس الأمن، بتشكيل القوة، ووجود تنسيق مباشر بين القوات الأمريكية وقوات المنظمة بقيادة اللواء شاهين [٧٤]. ولاهتمامه بالقضية الصّومالية عين الرئيس الأمريكي روبرت أوكلي(**Robert Oakley**) ممثل خاص عنه لتنسيق الجهود مع الأمم المتحدة[٧٥].

عملًا بقرار مجلس الأمن (٧٩٤)، بتنسيق للجهود العسكرية التي تقوم بها " **قوة العمل الموحدة**" مع الجهود السياسية لإنشاء مصالحة وطنية، عقدت اجتماع تقني بإشراف الأمم المتحدة في ٣–٥ كانون الأول ١٩٩٢ في أديس أبابا، أسفر عن نتائج مشجعة من خلال الموافقة على وقف جزئي لإطلاق النار بين الفصائل. كثفت الجهود الدبلوماسية من البعثة مع الأطراف الصّومالية، وقررت عقد اجتماع في مقر المنظمة في أديس أبابا يعقد في ٤ كانون الثاني ١٩٩٣، وحضر الاجتماع أربعة عشر حركة وحزب وجبهة سياسية صومالية، كذلك حضر ممثلون عن المنظمات الاقليمية الأنفة الذكر [٧٦]، وقد افتتح رئيس الحكومة الاثيوبية السيد أتو ميليس زيناوي الكلمة الافتتاحية. وبناء على اقتراح الأمين العام لم يحضر جميع الجلسات اللاحقة سوى ممثلي الحركات الصّومالية الذين دعوا للاشتراك، وأدار أعمال تلك الجلسات رؤساء منتخبون من بين الممثلين الصّوماليين[٧٧]. اختتم الاجتماع أعماله في ١٥ كانون الثاني، أسفر عن توقيع ثلاث اتفاقات هي: اتفاق عام[٧٨]، واتفاق تنفيذ وقف إطلاق النار وطرق ووسائل نزع السلاح [٧٩]، وأخيرًا، اتفاق إنشاء لجنة مخصصة للمساعدة في حسم معايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية وجدول اعماله[٨٠].

---

[٧٣] بان غانم الصائغ، المصدر السابق، ص ٤١.

[٧٤] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام مقدم عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار (٧٩٤)١٩٩٢، في ٣ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–25354 .

[٧٥] عباس محمد يوسف علسو، اثر التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة على استقرار الصّومال في الفترة من ١٩٩٢–١٩٩٦م، رسالة ماجستير، كلية الكوارث والامن الإنساني، جامعة افريقيا العالمية، ٢٠١٩، ص ٥٩.

[٧٦] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقريتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الامن (٧٩٤) ١٩٩٢، في ١٩ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24992 .

[٧٧] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير مرحلي من الأمين العام في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقةS–25168؛الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام مقدم عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار (٧٩٤) في ١٩٩٢، في ٣ مارس ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–25354 .

[٧٨] الأمم المتحدة، مجلس الامن، الاتفاق العام الموقع في اديس ابابا في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–25168

[٧٩] الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق بشأن تنفيد وقف اطلاق النار وبشأن طرق ووسائل نزع السلاح في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقةS–25168

[٨٠] الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق بشأن لجنة مخصصة، موقع في اديس ابابا في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقةS–25168 .

في وقت كانت فيه "**قوة العمل الموحدة**" تجري على قدم وساق وتنشر في العاصمة والمناطق الجنوبية والوسطى من البلاد بعد سيطرتها على العاصمة ومطار المدينة وميناءها، كانت هناك عمل سياسي، فوفق مقررات مؤتمر أديس أبابا الخاص بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في آذار ١٩٩٣، وبسبب الوضع الأمني المتدهور وعدم الثقة المتبادلة، وقع الاختيار على العاصمة الاثيوبية [٨١]. وأثناء التحضيرات للمؤتمر كان الأمين العام رفع تقريره في ٣ اذار، الذي شرح فيه تفاصيل عمل المنظمة في الصّومال، وفشلها في إيجاد بيئة امانة لتحقيق السلم، وضرورة عدم ووقف المجتمع الدولي موقف المتفرج الصامت إزاء معاناة الشعب، ووفق ما تقدم، طالب المجلس إصدار تفويض أممي للمنظمة لأنشاء مهام جديدة للمنظمة، لتكون عملية بشكل أوسع وتشمل كل الولايات الصّومالية بالاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الأعضاء[٨٢]، لكي لا تحدث أي ثغرة يمكن أن تستغلها بعض الجماعات أو العصابات لتعكير البيئة الأمنية التي أوجدتها قوة العمل الموحدة[٨٣]، ولذا قدر عدد القوات العسكرية حوالي(٣٧٠٠٠) جندي، و (٨٠٠٠) فرد إضافي لتوفير الدعم اللوجستي، وقدر تكاليف لهذه القوات تتجاوز مليار ونص دولار[٨٤]، أما فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، بين ضرورة إدامة زخم المفاوضات والاجتماعات لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية على أساس النتائج التي تحققت في الاجتماع أديس أبابا المنعقد في كانون الثاني ١٩٩٣[٨٥].

استجاب مجلس الأمن لتقرير الأمين العام، وعقد جلسته المرقمة (٣١٨٨) في ٢٦ آذار ١٩٩٣، واصدر قراره المرقم (٨١٤)، وتألف القرار من ديباجة طويلة وعشرون مادة، في المادة الأولى، وافق على تقرير الأمين العام، وفي المادة الخامسة، قرر المجلس توسيع عملية المنظمة وولايتها وفقًا لتوصيات الأمين العام في تقريره الأخير، والمادة السادسة مدّدت عملية الأمم المتحدة تحت اسم "**عملية الأمم المتحدة الثانية**

[٨١] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار(٧٩٤)في ١٩٩٢، ٣ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25354 .

[٨٢] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقريتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الامن (٧٩٤) ١٩٩٢، في ١٩ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24992 .

[٨٣] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار(٧٩٤) في ١٩٩٢، ٣ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25354 .

[٨٤] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار(٧٩٤) في ١٩٩٢، ١١ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25354Add.1 .

[٨٥] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار(٧٩٤) في ١٩٩٢، ٣ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25354 .

في الصّومال" حتى ٣١ تشرين الأول ١٩٩٣ قابله للتجديد[٨٦]. وبهذا القرار انتهت عملية وولاية الأمم المتحدة الأولى التي بدأت في كانون الثاني ١٩٩٢.

ثالثًا: جهود المنظمة الإنسانية:

دفع الوضع الإنساني المتأزم المجتمع الدولي للتدخل ومساعدة الشعب الصّومالي بتقديم المواد الغذائية والصحية، وإعادة المنظمة تفعيل بمبدأ التدخل من أجل الإنسانية من خلال التدخل الإنساني الذي أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، باعتبار هذا التدخل ضمن مبادئ حقوق الإنسان تتبناها مجلس الأمن لضمان صون السلم والأمن الدوليين[٨٧]. مع بدء عمل البعثة في الصّومال بموجب قرار مجلس (٧٣٣) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢، اذ طالب المجلس وفق بنود القرار من الأمين العام فورًا بالإجراءات اللازمة لزيادة المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى السكان المتضررين، كما طلب التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والاتصال فورًا بجميع الأطراف المشتركة في الصراع، والتماس التزامها بوقف الاعمال العدائية لإتاحة توزيع المساعدة الإنسانية والتشجيع على الالتزام بوقف إطلاق النار [٨٨].

استنادًا إلى القرار، عقدت اجتماعات في مقر المنظمة في نيويورك مع ممثلي الوكالات الدولية لوضع خطط طارئة لتقديم المساعدة الإنسانية وسط ترحيب من الأطراف الصّومالية[٨٩]، وقد وضع برنامج الأغذية العالمية خططًا تفصيله لتسليم مواد الإغاثة عن طريق البحر بواسط السفن، ومركبات الانزال البرمائية في الأماكن التي لا تتوافر فيها مرافق الموانئ، كما جرى تنظيم خطط لإنزال المؤن من الجو في المناطق التي تحتاج إلى غذاء بشكل عاجل، وقد تواصل المبعوث الخاص للأمين العام مع الأطراف الصّومالية على ضرورة وقف إطلاق النار لتسليم المواد الغذائية وتأمين الحماية لموظفي الإغاثة[٩٠]، وقد بدأت سفن الاغاثة إلى ميناء مقديشيو في شهر كانون الثاني، كما وصلت في ٢٩ شباط ١٩٩٢ سفينة محملة بحوالي (٣٤٠) طنا من الأغذية، وبعد ستة أيام وصلت السفينة "**ماركو بولو**" محملة بالقمح قدر بـ (٦٦٠) طن قمح، إلا

---

[٨٦] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨١٤)، في ٨ ابريل ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-RES-814(1993) .

[٨٧] رياض بركات ومحمد الصغير مسكية، إشكالية التدخل الدولي الإنساني واثره على السيادة الوطنية، مجلة الفكر القانوني والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص ٤٢٩.

[٨٨] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٧٣٣) في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-RES-733 .

[٨٩] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٩ شباط/ فبراير موجهة من مهدي محمد، الرئيس المؤقت، الى السيد جيمس جوناه، مبعوث الأمم المتحدة للصومال، رقم الوثيقة S-23693.

[٩٠] الأمم المتحدة، مجلس الامين مشروع تقرير الأمين العام، في ١١ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقةS-23693

أن السفينة تعرضت للقصف، ما دعا المبعوث الخاص توجيه نداء عاجل إلى الرئيس محمد والجنرال عيديد ملحا بشأن قصف السفينة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي[٩١]، لتصل الإمدادات التي وصلت للصومال من قبل المجتمع الدولي خلال ثلاثة شهور (كانون الثاني، شباط، آذار) حوالي (١١٣٠٠٠) طن، حصة العاصمة قدر بـ(٩٠٠٠) طن[٩٢].

رغم المساعدات الأممية للصومال، إلا أن حجم المأساة كان أكبر من المساعدات، في ظل انتهاك مستمر لوقف إطلاق النار بين الأطراف، وتحديدًا في مقديشو، لذا فقد بين مجلس الأمن في ديباجة قراره المرقم (٧٤٦) في ١٧ آذار ١٩٩٢، ونصها" **واذ يشدد على الأهمية التي يعلقها على استمرار المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات الغوثية إلى شعب الصّومال وسط ظروف صعبة؛ ويعرب عن تقديره للمنظمات الإقليمية**". وكما ناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية. كما أيد المجلس خطط الأمين، بإرسال الفريق التقني مهمته وضع الآليات لضمان تسليم المساعدات الإنسانية دون عوائق، ودعا جميع الأطراف والحركات والجماعات في مقديشو على وجه الخصوص، باحترام أمن وسلامة الفريق التقني وموظفي المنظمات الإنسانية احترامًا كاملًا وأن يضمنوا حريتهم الكاملة بالحركة داخل العاصمة وحولها وفي أي جزء من الأجزاء البلاد الأخرى[٩٣].

وصل الفريق التقني الخاص بتنظيم عمليات الإغاثة الإنسانية إلى مقديشو في ٢٣ اذار، وعقد اجتماعات منفصله مع الأطراف الصّومالية، وخلالها بين أهداف إنشاء الفرق، وضرورة ضمان أمن وسلامة، وبالمقابل، تعهدت الأطراف الصّومالية بضمان أمن الفريق الإغاثي بوثيقة رسمية[٩٤]. وتمثل الخطر الذي يهدد أنشطة الأمم المتحدة بمحاولة جماعات مسلحة السّيطرة على الإمدادات الغذائية في العاصمة، لذا سوف يتطلب حماية المواد الإنسانية بتشكيل قوة عسكرية بعض أفرادها من الصّوماليين لحماية القوافل عددهم لا يتجاوز(٥٠٠)[٩٥]. وبعد عدة اجتماعات قدم الفريق التقني خطته لعملية الإغاثة، تتضمن تقديم

---

[٩١] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١١ اذار/مارس ١٩٩٢ وموجهة من عيدي عثمان فرح، نائب رئيس مؤتمر الاتحاد الصّومالي الى السيد ارثر هولدبروك، ممثل برنامج الأغذية العالمية، رقم الوثيقة S-23693 .

[٩٢] الأمم المتحدة، مجلس الامن، امدادات الأغذية المسلمة من برنامج الأغذية العالمية منذ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-23693 .

[٩٣] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٤٦)، في ١٧ اذار/ مارس، رقم الوثيقة .S-746

[٩٤] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٧ اذار/ مارس ١٩٩٢ موجهة الى الأمم المتحدة من اللواء محمد فرح عيديد، رئيس مؤتمر الاتحاد الصّومالي، رقم الوثيقة S-23829؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٨اذار/ مارس ١٩٩٢ الى الأمم المتحدة من السيد علي مهدي محمد الرئيس المؤقت للصومال، رقم الوثيقة S-23829 .

[٩٥] أبو بكر هدية محروق، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

المساعدات الغذائية وغير الغذائية إلى ما قدر مليون ونص مواطن معرض للخطر بصورة مباشرة، كذلك تقديم مساعدات إلى (٢,٥) مليون يحتاجون إلى الأغذية والبذور. وفي السياق نفسه، أجرى الفريق، تعاون وثيق بين وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، لتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى السكان المتأثرين، كذلك تشمل الخطة بالإضافة إلى المساعدات، قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بأنشاء مرافق مدرسية، وقيام منظمة الصحة العالمية بإنشاء برامج تدريبية وستتلقى برامج إزالة الألغام التي يدعمها في الوقت الحاضر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، دعمًا إضافيًا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل القريب جدًا[٩٦].

كان استمرار القتال، وانتهاك المستمر لوقف إطلاق النار يلقي بظلاله على واقع الزراعة، ويتسبب ذلك في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق، ويزيد من أزمة الغذاء في البلاد، مما يعني زيادة أعباء المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية للصومال، فخلال فصل الصيف كان أكثر من مليون طفل معرض للخطر بسبب سوء التغذية، وحوالي ٤,٥ مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية، وعشرات آلاف يعيشون في مخيمات في حالة من العزلة مما دعا مجلس الأمن لإصدار توصيه إلى الأمين العام بضرورة إرسال المساعدات عاجلة للشعب الصّومالي عبر الطائرات[٩٧]. كما استوطن الآلاف في مناطق الحدود في كينيا وأثيوبيا وجيبوتي، وازداد العدد يوميًا بحوالي ١٠٠٠ شخص، لتشكل هذه المناطق ما اطلقت عليه المنظمة فيما بعد "**مناطق وقائية**"[٩٨]. وبسبب الصعوبات التي واجهات المنظمة في توزيع الأغذية بسبب عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها قوافلها، رفع الأمين العام، في تقريره في اب١٩٩٢ إلى مجلس الأمن، تضمن تقديم مقترحين، الأول، الغذاء مقابل السلاح، أي سحب الأسلحة عند الأهالي مقابل الغذاء، والثاني، البدء بإعطاء المنظمات الصّومالية زمام المبادرة لتوزيع المساعدات للتخلص من عبء حماية القوافل من السلب والنهب وتعريض فرق المنظمة للخطر المستمر[٩٩]. وفي الجلسة (٣١١٠) في ٢٨ اب ١٩٩٢، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (٧٧٥)، والذي كرر فيه نداءات إلى الجمعيات الدولية

[٩٦] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، في ٢١ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23829 .

[٩٧] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٧٦٧)، في ٢٧ تموز ١٩٩٢، S–RES–767.

[٩٨] رغم أن انشاء "المناطق الوقائية" قد سهل من عملية تسليم المواطنين المساعدات الإنسانية، الا انه تسبب بزيادة الازمة الاقتصادية على الدول المجاورة التي تعاني من أزمات إنسانية وغذائية بسبب الفقر. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، في ٢٤ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقة S– 24460 .

[٩٩] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، في ٢٤ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24460 .

لدعم منظمة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصّومالي من جهة، ووافق على طلبات الأمين العام بخصوص تقديم المساعدات من جهة أخرى[١٠٠].

رغم أن المجتمع الدولي بذل قصارى جهده من أجل تخفيف اثار الأزمة الغذاء التي عانى منها الشعب الصّومالي، ولم تكن الحركات المتصارعة على قدر المسؤولية، إذ أقدم الجنرال عيديد على إرسال تهديد في ٣ تشرين الثاني إلى المنسق عمليات المنظمة للمساعدات السيد بيسوني خلال ٤٨ ساعة بحجة أن أنشطته تتعارض مع مصالح الشعب الصّومالي وأنه لم يعد من الممكن ضمان أمنه، وهذا تهديد صريح لأعضاء المنظمة، ومخالفة للوثيقة التي وقعها الجنرال بنفسه، وفي أعقاب ذلك أقدمت قوات الرئيس محمد مهدي بالتعرض إلى سفينة مساعدات في ميناء مقديشو في ١٣ تشرين الثاني. وفي ١٦ تشرين الثاني أصدر ممثل الأمين العام الجديد في الصّومال لأسبوع الأول في البعثة، أبرز فيه العوامل التي حالت حتى الآن دون توزيع الأغذية والمساعدات الإنسانية، ولاسيما في المناطق الواقعة خارج مقديشو، ومن الأمور الرئيسية التي تثير القلق أن ابتزاز القوافل الدولية مبالغ نقدية كبيرة من الوكالات الدولية والمنظمات المانحة للسماح لها بالعمل، وعلي سبيل المثال، ترغم الوكالات للدفع الأموال من أجل الحماية، وبخاصة للحراس الصّوماليين المرافقين لموظفيها وقوافلها، ولابد أيضًا من دفع مبالغ إضافية في المطار والميناء وعند كل حاجز في الطريق وعند نقاط التفتيش من أجل نقل الإمدادات عبر الخطوط التي تقسم البلاد والتي لا حصر لها، ورغم ذلك، تعرضت لعمليات سرقة للسيارات ونهب لقوافل الأغذية، فضلًا عن، احتجاز موظفي الاغاثة [١٠١].

ألقت تلك التطورات الأمنية بظلالها على عمل المنظمة في الجانب الإنساني، فتسببت بشلل بعلمها، مما أنذر بحدوث كارثة إنسانية في البلاد[١٠٢]، مما دعا الأمين العام مجلس الأمن إلى إصدار تفويض بعملية عسكرية محدودة في الصّومال لردع الحركات السياسية، ولإعادة الأمن ولتقديم المساعدات الإنسانية،

[١٠٠] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٧٧٥)، في ٢٨ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقةS-RES-775 .

[١٠١] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الامن، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24859 .

[١٠٢] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقريتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الامن (٧٩٤) ١٩٩٢، في ١٩ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24992 .

فأصدر مجلس الأمن قراره المرقم (٧٩٤) في ٣ كانون الأول ١٩٩٢[١٠٣]، والذي فوض فيه الأمين العام بالعملية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لتبدأ عملية ما أطلق عليها" استعادة الامل"[١٠٤].

فتحت العملية العسكرية الطريق وإعادة الأمن للموانئ والمطارات والطرق الرئيسية (بعد إصلاحها)، لبدء عملية إنسانية كبيرة لإعانة المتضررين من الأزمة الإنسانية، إذ استطاعت المنظمة منذ ١٠ كانون الأول إلى ٢٠ كانون الثاني، أن توصل نحو (٤٠) ألف طن من المؤن وكذلك (٨) آلاف طن من العقاقير الطبية والبذور والأدوية واللوازم البيطرية، وقد أسهم الدعم الأمريكي بالعملية العسكرية بقيام منظمة الإغاثة الأمريكية خلال شهر كانون الثاني بتقديم (١٢٠) ألف من الإمدادات، وتمّ نقل المواد إلى المحتاجين عبر القوافل البرية ومن دون ابتزاز أو التعرض للسرقة من قبل المسلحين. في حين كان لليونيسيف واليونسكو دور هامًا، إذ بدأت بتطبيق برنامج لـ(١٠٠) يوم، هدف إيصال المواد الغذائية للمعرضين للخطر، كما وفرت الأدوية والدعم لـ(١٦) مستشفى و(٦٢) مركز لصحة الأم والطفل، و(١٥٦) مركزًا صحيًا في أرجاء البلاد، في حين استطاعت تلقيح حوالي (٦٠) ألف طفل ضد الحصبة وفيتامينات الأطفال. أمّا منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة (اليونسكو) فأعادت فتح العشرات من المدارس ووفرت المواد التعليمية، جنبًا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة التنمية بالقيام بإصلاح وتنظيف المرافق الصحية لشبكات المياه في العاصمة، وانتقلت في هذا العمل إلى عدد من مراكز المدن[١٠٥]. استمرت المنظمة في تقديم المساعدات الإنسانية مع ارتفاع مخاطر الأزمة الإنسانية حتى صدور قرار مجلس الأمن (٨١٤) في ٢٦ آذار ١٩٩٣ والذي أنهى عملية الأمم المتحدة الأولى، وبدأت مرحلة جديدة من عمليات منظمة الأمم المتحدة في الصّومال بناءً على تقديرات الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة [١٠٦]. إذ أدّت جهود المنظمة الأنفة الذكر إلى فشل ذريع بأبرز مهامها وهي المساعدة في أزمة الغذاء التي ضربت البلاد وتشير التقديرات إلى وفاة ٣٥٠ ألف شخص خلال ١٩٩١–١٩٩٢، ناهيك عن فشل سياسي بجمع الفرقاء وفق برنامج عمل موحد لإعادة كيان الدولة والنظام[١٠٧].

---

[١٠٣] لأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٩٤)، في ٣كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–RES–794 .

[١٠٤] الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة.S–24976

[١٠٥] الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير مرحلي من الأمين العام، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–25168 .

[١٠٦] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٨١٤)، في ٢٦ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–RES–814؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار(٧٩٤)في ١٩٩٢، ٣ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–25354 .

[١٠٧] انس اكرم العزاوي، المصدر السابق، ص٣٢٣.

الخاتمة:

١. كان ولا زال القرن الأفريقي محط أنظار الدول الاستعمارية، ومحورًا لصراعات عديدة بين القوى الدولية، ناهيك عن القوى المحلية والإقليمية المتصارعة حول الهيمنة والنفوذ في المنطقة. وكانت تلك الصراعات السبب الرئيسيّ لاندلاع واستمرار الأزمة في الصّومال وفي الدول المجاورة.

٢. أدى الانقسام القبلي والمصالح الشخصية وعدم الثقة المتبادلة إلى استمرار المعارك الداخلية، فضلًا عن التدخل الدولي ولاسيما من دول الجوار عدم توصل الجبهات والأحزاب السياسية والفصائل المسلحة إلى صيغة تفاهميه لعقد مؤتمر حوار ينبثق عنه حكومة مركزية وتنهي الأزمة السياسية والأمنية والإنسانية في البلاد.

٣. أن تدخل الأمم المتحدة في بادئ الأمر تمثل بوجود عسكري رمزي، إلا أن استمرار الصراع وعدم احترام حياة أفراد البعثة، وتحديدًا في مقديشو، فضلًا عن، فشل جهود المنظمة السياسية بإنهاء الصراع، فوض مجلس الأمن المنظمة بزيادة أعداد جنودها، لحماية أفرادها والقوافل الإنسانية، ثم زاد مجلس الأمن تدخله في الصّومال وفوض الجيش الأمريكي للقيام بالمهمة العسكرية لبسط الأمن وإكمال جهود المنظمة في المصالحة الوطنية وإنهاء الصراع في البلاد.

٤. رغم نجاح عمليات الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين المتضررين من الحرب الأهلية وتفكك المقومات الأساسية للدولة الصّومالية، إلا أن ذلك لم يوقف الأزمة، إذ كانت الإحصاءات تشير إلى موت ١٠٠ شخص يوميًا بسبب أزمة الغذاء، وهذا ناتج لاستمرار الصراع والاعتداءات المتكررة على قوافل المساعدات التي أصبحت الهدف الأبرز للعصابات المسلحة.

قائمة المراجع:

أولًا: الوثائق:

-قرارات مجلس الامن:

١. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار (٧١٧)، في ١٦تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، رقم الوثيقة S/RES/717(1991).

٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٣٣)، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-733(1992) .

٣. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار (٧٤٥)، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/745(1992).

٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٤٦)، في ١٧ ذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/746 .

٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٥١)، في ٢٤ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/751 .

٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مشروع قرار، في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–24880 .
٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٧٦٧)، في ٢٧ تموز ١٩٩٢، S–RES–767.
٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٧٧٥)، في ٢٨ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–RES–775 .
٩. لأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٩٤)، في ٣كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–RES–794.
١٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨١٤)، في ٨ ابريل ١٩٩٣، رقم الوثيقة (1993)S–RES–814

– تقارير الأمين العام للأمم المتحدة.

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير مرحلي من الأمين العام في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقةS–25168.
٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، امدادات الأغذية المسلمة من برنامج الأغذية العالمية منذ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23693 .
٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، في ٢١ نيسان ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23829 .
٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام، في ٢٤ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24460 .
٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام بشأن الحالة في الصّومال، في ٢٢ تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة S– 24343.
٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، الحالة في الصّومال تقري الأمين العام، في ٢٤ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–24480 .
٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقريتين ١٨ و ١٩ من قرار مجلس الأمن (٧٩٤) ١٩٩٢، في ١٩ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24992 .
٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام مقدم عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار (٧٩٤)١٩٩٢، في ٣ آذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–25354 .
٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير لاحق من الأمين العام عملا بالفقرتين ١٨ و ١٩ من القرار(٧٩٤) في ١٩٩٢، ١١ آذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S–25354Add.1 .

–البيانات والرسائل.

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن،، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/23469.
٢. جامعة الدول العربية، الدورة غير العادية، القرار ٥١٥٧، في ٥ كانون الثاني ١٩٩٢.
٣. الأمم المتحدة، مجلس لامن، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/23448.
٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٩ شباط/ فبراير موجهة من مهدي محمد، الرئيس المؤقت، إلى السيد جيمس جوناه، مبعوث الأمم المتحدة للصومال، رقم الوثيقة S–23693.
٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١١ اذار/مارس ١٩٩٢ وموجهة من عيدي عثمان فرح، نائب رئيس مؤتمر الاتحاد الصّومالي إلى السيد ارثر هولدبروك، ممثل برنامج الأغذية العالمية، رقم الوثيقة S–23693 .

٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٧ اذار/ مارس ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة، ٢٤ مارس ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23748 .

٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة شفوية مؤرخة في ١٨اذار/مارس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، ٢٣ آذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–23750 .

٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٧ اذار/ مارس ١٩٩٢ موجهة إلى الأمم المتحدة من اللواء محمد فرح عيديد، رئيس مؤتمر الاتحاد الصّومالي، رقم الوثيقة S–23829 .

٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٨اذار/ مارس ١٩٩٢ إلى الأمم المتحدة من السيد علي مهدي محمد الرئيس المؤقت للصومال، رقم الوثيقة S–23829 .

١٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، في ٢٥ حزيران ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24177.

١١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الامن، في ٢٥ حزيران ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24168 .

١٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٢ اب/ أغسطس ١٩٩٢موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقةS–24451 .

١٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٤ اب/ أغسطس موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، في ١٤ اب ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24452 .

١٤. الأمم المتحدة، مجلس الأمن رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقةS–24867.

١٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٩تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، في ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24868 .

١٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، في ١ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24878 .

١٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، في ٢ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24883.

١٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة S–24976.

١٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال النيابة لبعثة الصّومال الدائمة لدى الأمم المتحدة، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٢، رقة الوثيقة S–2345 .

- **محاضر جلسة مجلس الامن.**

١. الأمن، محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والاربعون بعد الثلاثة الاف والمائة المعقودة في المقر، في نيويورك يوم الخميس ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-PV.3145.

- **الوثائق المحفوظة لدى مجلس الامن.**

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، الاتفاق العام الموقع في أديس أبابا في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25168

٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق بشأن تنفيد وقف إطلاق النار وبشأن طرق ووسائل نزع السلاح في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25168

٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق بشأن لجنة مخصصة، موقع في أديس أبابا في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25168 .

- **إصدارات المنظمة.**

1. United Nations Blue Books Series,The United Nations and Somalia 1992-1996, With an introduction by Boutros Boutros-Ghali, , Volume VIII,Secretary-General of the United Nations Department of Public Information ,United Nations, New York, P.1996.

ثانيًا: الرسائل والاطاريح.

١. أسماء شمول، التنافس الأوربي ومؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) الكونغو أنموذجا، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، ٢٠١٥.

٢. أيام مشهد كاظم، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الاثيوبي – الصّومالي حول إقليم اوغادين (١٩٦٠-١٩٧٨)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٣. آية جميل عباس، بطرس بطرس غالي دوره السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة ١٩٧٧-١٩٩٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٤. حنان دريسي، إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصّومال، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام/ جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، ٢٠٠٩.

٥. كوثر طه ياسين، المنازعات والحروب الأهلية في العالم الثالث (الصّومال وأفغانستان انموذجا)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

٦. عارف عبد القادر عبده سعيد، التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة/ جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

٧. عباس محمد يوسف علسو، أثر التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة على استقرار الصّومال في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦م، رسالة ماجستير، كلية الكوارث والأمن الإنساني، جامعة افريقيا العالمية، ٢٠١٩.

٨. فدوه احمد عدنان النعيمي، عبدو ضيوف ودوره السياسي في السنغال ١٩٣٥–٢٠٠٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

ثالثًا: الكتب العربية:

١. أحمد الاصبحي، اشكالية الصراع في القرن الأفريقي ودور اليمن في بناء الاسلام، مطابع متنوعة، صنعاء،٢٠٠٧.

٢. أنس اكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، دار الجنان، الخرطوم، ٢٠٠٨.

٣. بطرس بطرس غالي، ٥ سنوات في بيت من زجاج، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

عايدة العزب موسى، محنة الصّومال من التفتت إلى القرصنة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٤. عبد المنعم أبو ادريس علي، مدخل إلى القرن الأفريقي: القبيلة والسياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٩.

٥. علي إسماعيل، الصّومال والحركات الوطنية والأطماع الدولية وأهمية وحدة الصف الوطني، مطابع سجل العرب، ١٩٩٦، ص ١١٥.

٦. مهند عبد الواحد الندلاوي، الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة، ٢٠١٥.

رابعًا: الكتب الأجنبية:

1. Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy,VB Hermitage Press ,U.S.A, 2004 .
2. John L. Hirsch, Robert B. Oakley, Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peacemaking and Peacekeeping, Foreword by Chester A. Crocker, United States Institute of Peace, Washington,1995.

خامسًا: البحوث الاكاديمية:

١. نجوى أمين الفلول، انهيار الدولة في الصّومال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، في نيسان/ ابريل١٩٩٣، ص ٢٠.

٢. انظر: محمد حسن، وفاة محمد فارح عيديد القائد العسكري الصّومالي، صحيفة المصري اليوم الإلكترونية.

٣. بان غانم الصائغ، الحرب الأهلية الصّومالية وجهود المصالحة الوطنية، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٦، العدد ١، لسنة ٢٠٠٩.

٤. بطرس بطرس غالي واخرون، الخلاف الصّومالي –الاثيوبي –الكيني، السياسية الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٩، ١٩٧٠.

٥. صهيب محمود، فهم انفصال صوماليلاند: تاريخ تشكيل دولة الصّومال واخفاقها (١٩٦٠–١٩٩١)، مجلة سياسات عربية، العدد ٥٦، لسنة ٢٠٢٢.

٦. عبد الرزاق علي عثمان، الخلفية التاريخية لانهيار الدولة في الصّومال عام ١٩٩١م، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد(٧)، جامعة قطر، ١٩٩٥.

٧. رياض بركات ومحمد الصغير مسكية، إشكالية التدخل الدولي الإنساني واثره على السيادة الوطنية، مجلة الفكر القانوني والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٢١.
٨. متابعات إفريقية، مركز فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، العدد(٣)، ٢٠٢٠.